State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير (٤١)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ ٨ ذو القعدة ١٤٤١هـ

الموافق ٩/ يوليـــو ٢٠٢٠م

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد،

يســرني أن أقدم لكم التقرير الحادي والأربعين للجنة الشــؤون التشــريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن تكويت الوظائف العامة بالدولة .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

خالد حسين الشطي

www.kna.kw

P.O. Box 716 State, Postal Code 13008 Kuwait

ص.ب 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

التاريـــخ ٨ ذو القعدة ١٤٤١هـ

الموافـق ١٩ يوليـــــو ٢٠٢٠م

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير الحادي والأربعون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عـــــــن
الاقتراح بقانون بشأن تكويت الوظائف العامة بالدولة

المقدم من السادة الأعضاء/ د.عبدالكريم عبدالله الكندري ، رياض أحمد العدساني ، أسامة عيسى الشاهين ، عبدالله فهاد العنزي ، الحميدي بدر السبيعي

الإحالـــــة:

أحال السـيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشـؤون التشـريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢ ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٨.

موضوع الاقتراح بقانون :

جاء الاقتراح بقانون بثماني مواد، قضـــت المادة الأولى منه بأن تقوم الجهات الحكومية بتكويت جميع الوظائف العامة خلال سنة من تاريخ إصدار القانون، وألزمت المادة الثانية الجهة الحكومية بنشـــر خطتها العامة للتكويت والتي تتضـــمن الوظائف التي ســـتتاح للمواطنين بعد تســـوية المراكز القانونية لشـــاغليها من غير الكويتيين وذلك خلال مدة ثلاثة أشـــهر من تاريخ صـــدور اللائحة التنفيذية للقانون. وقررت المادة الثالثة معادلة الدرجات الوظيفية والمالية للوظائـف التي ســـيتم تـوطين الموظفين الكويتيين بها بنظرائهم في ذات الجهـــات وفقاً للهيكل

www.kna.kw

ص.ب 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P.O. Box 716 State, Postal Code 13008 Kuwait

الوظيفي المعمول به بالجهة الحكومية على أن تقوم الجهات الحكومية وفق المـادة الرابعة بالإعلان عن الوظـائف الشـاغرة وفقـاً لقانـون إنشائـها.

أما المادة الخامسـة فعالجت حالة عدم تقدم أي مواطن للوظيفة المعلن عنها، إذ قضت بحق الجهة العامة التعاقد مع موظف غير كويتي لشـغلها على أن تكون لمدة مؤقتة لا تتجاوز سـنة قابلة للتجديد بعد أن يتم الإعلان عنها مرة أخرى ودون أن يتقدم لها أحد المواطنين، في حين نصـت المادة السـادسـة على أن تتولى الجهات العامة إعداد دراسـة سنوية تشتمل على تحديد الوظائف التي تلاقي عزوفاً من المواطنين أو نقصـاً بالمتقدمين أو تواجه ندرةً في سـوق العمل منهم، وتزويدها للجهات المعنية بالدولة، وأخيراً نصـت المادة السـابعة على أن تنظم اللائحة التنفيـذيـة الإجراءات التي تتخـذهـا الجهـات العـامـة لإنهـاء عقود الموظفين غير الكويتيين والتسـويات القانونية لها وإجراءات معادلة الوظائف وفقاً لسـلم الدرجات الوظيفية والمالية حسب هيكل الجهة التنظيمي .

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الايضاحية - إلى خلق فرص وظيفية للمواطنين في القطاع العام بالإضافة إلى تعديل التركيبة السكانية التي تشهد عدم اتزان في الدولة.

عرض عمل اللجنة:

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون جاء بفكرة نبيلة من خلال إحلال مواطني الدولـة محل غير المواطنين في الوظيفة العامة ، إذ أن الوظيفة العامـة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها فكان منطقياً أن يتولى أبناء الوطن الكويتيون هذه الوظائف، كما أن الاقتراح بقانون لا يخالف الدسـتور إذ يتسق مع أحكامه الواردة في كل من المادتين (٢٦، ٤١) ، فضلاً عن المادة (١٥) من المرسـوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والتوجه

www.kna.kw

ص.ب 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P O Box 716 State, Postal Code 13008 Kuwait

العام للدولة في سياسة الإحلال المتمثلة بقرارات مجلس الخدمة المدنية رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧ ورقم (١١) لسنة ٢٠١٧ ، إلا أن اللجنة ترى بعض الملاحظات على الاقتراح بقانون المقدم ، وذلك على النحو التالي :

أولاً: من الناحية القانونية:

- من الأجدر أن تنصب التعديلات على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الخدمة المدنية بدلاً من الإتيان بقانون مستقل ، حيث ينظم قانون الخدمة المدنية مسألة التعاقد مع غير الكويتيين ويعد مظلة تشريعية لجميع الموظفين من مختلف الجنسيات.
- أغفل الاقتراح بقانون النص على الشركات الحكومية ضمن نطاق تطبيقه .
- لم يحدد الاقتراح بقانون أداة صدور اللائحة التنفيذية ، والقائم على إصدارها .
- فيما يخص المادة (٣)، فلا سند لما تقضي به من معادلة الدرجات الوظيفية والمالية للوظائف التي سيتم توطين الموظفين الكويتيين بها بنظرائهم في ذات الجهات وفقاً للهيكل الوظيفي المعمول به، إذ يُفترض فتح باب التعيين للمواطنين للوظائف الشاغرة كأي تعيين جديد، وليس المطلوب نقل الموظفين فهو متاح وفق القرارات التنظيمية القائمة .
- فيما يخص المادة (٤) ، فالأصل إيقاف التعاقد مع الأجانب وفتح المجال للمواطنين للتسجيل في الوظائف التي يرغبون فيها حسب تخصصاتهم ، وذلك من خلال برنامج التوظيف المركزي في ديوان الخدمة المدنية، حيث يتم ترشيح من يكون عليه الدور في النظام، ولأي مرشح رفض الوظيفة إلى أن يقبل بها مرشح آخر لاحقاً، ومن ثم لاحاجة لانتظار عدم تقدم مواطن ليتم التعاقد مع أجنبي كما جاء في الاقتراح بقانون، فليس من وظيفة المواطن تتبع الإعلانات وحتى لا يكون هناك تلاعب فيها.

- فيما يخص المادة (٦)، الدراسات السنوية المطلوب إعدادها من قبل الجهات وفق أحكام هذه المادة أمر من اختصاص كل جهة في قوانين إنشائها.
- فيما يخص المادة (٧)، لا يجوز أن تكون هناك إجراءات وتسويات لإنهاء العقد بخلاف مابه من ضوابط وشروط وإجراءات، ففتح المجال بغير ماهو وارد في التعاقد يعني فتح المجال لتسويات مالية قد يتم التجاوز فيها على المال العام ، فضلاً عن عدم الحاجة لمعادلة أي وظائف.

ثانياً: من ناحية الصياغة التشريعية:

- لفظ (التكويت) الوارد في الاقتراح بقانون لا وجود له في التعريف اللغوي وصياغة التشريعات، والأصح استخدام لفظ تعيين الكويتيين أو إحلال الكويتيين أو وقف التعاقد مع غير الكويتيين .
- المادة (٤) : ورد فيها خطأ مادي يتمثل بلفظ الإعلان عن الوظائف (الشاغلة) ، والصحيح هو الإعلان عن الوظائف (الشاغرة) ، فهناك اختلاف متضاد بين المعنيين.

رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون المشار إليه، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات سالفة البيان .

www.kna.kw

P.O. Box 716 State, Postal Code 13008 Kuwait

ص.ب 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية.

مقرر اللجنة

محمد حسين الدلال

*** المرفقات: صورة ضوئية من :**

- مرفق رقم (١) : الاقتراح بقانون .

www.kna.kw

P.O. Box 716 State, Postal Code 13008 Kuwait

ص.ب 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

مرفق رقم (1)

نسخة من الاقتراح بقانون

Dr. Abdulkarim Alkandari
Member of National Assembly
State of Kuwait

د. عبدالكريم الكندري
عضو مجلس الأمة

٩٥٣٠ك/٨٩٣

التاريخ 2020/05/17

المحترم .

السيد / رئيس مجلس الأمة

حفظه الله ورعاه .

نتقدم بـ"الاقتراح بقانون بشأن تكويت الوظائف العامة بالدولة ، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مقدمو الاقتراح

١ - د. عبدالكريم عبدالله الكندري
٢ - رياض العدساني
٣ - أسامة الشاهين
٤ - عبدالله فهد
٥ - الحميدي السبيعي

د. عبدالكريم الكندري

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

Dr. Abdulkarim Alkandari

Member of National Assembly

State of Kuwait

- بعد الاطلاع على الدستور

و مرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(مادة أولى)

تقوم الجهات الحكومية المتمثلة في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة بتكويت جميع الوظائف العامة خلال سنة من تاريخ اصدار هذا القانون.

(مادة ثانية)

تقوم كل جهة حكومية خلال ٣ أشهر من صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون بنشر خطتها العامة للتكويت والتي تتضمن الوظائف التي ستتاح للمواطنين بعد تسوية المراكز القانونية لشاغليها من غير الكويتيين وذلك لتقوم الجهات المختصة حسب قانون إنشائها بتوطين الموظفين الكويتيين بها.

(مادة ثالثة)

تتم معادلة الدرجات الوظيفية والمالية للوظائف التي سيتم توطين الموظفين الكويتيين بها بنظرائهم في ذات الجهات وفقاً للهيكل الوظيفي المعمول به.

(مادة رابعة)

تقوم الجهات الحكومية بالاعلان عن الوظائف الشاغلة وفقاً لقانون انشاءها .

ص ب 716 الصفاة 13008 الكويت - مكتب 22439227 965+ - داخلي : 22003729 - فاكس: 22460931 965+

P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Off.: +965 22439227 - Ext.: 22003729 - Fax: +965 22460931

E-mail: mp_abdulkarim@hotmail.com

د. عبدالكريم الكندري
عضو مجلس الأمة
دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

Dr. Abdulkarim Alkandari
Member of National Assembly
State of Kuwait

(مادة خامسة)

في حالة عدم تقدم أي مواطن للوظيفة المعلن عنها يحق للجهة العامة التعاقد مع موظف غير كويتي لشغلها على أن تكون لمدة مؤقتة لاتتجاوز السنة قابلة للتجديد بعد أن يتم الاعلان عنها مرة أخرى ودون أن يتقدم لها أحد المواطنين.

(مادة سادسة)

تتولى الجهات العامة باعداد دراسة سنوية تشتمل على تحديد الوظائف التي تلاقي عزوفاً من المواطنين أو نقصاً بالمتقدمين أو تواجه ندرة في سوق العمل من المواطنين وتزويدها للجهات المعنية بالدولة لمعالجتها.

(مادة سابعة)

تنظم اللائحة التنفيذية للقانون الاجراءات التي تتخذها الجهات العامة لانهاء عقود الموظفين غير الكويتيين والتسويات القانونية لها واجراءات معادلة الوظائف وفقاً لسلم الدرجات الوظيفية والمالية حسب هيكل الجهة التنظيمي.

(مادة ثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نفاذه.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

ص ب 716 الصفاة 13008 الكويت - مكتب 22439227 965+ - داخلي : 22003729 - فاكس: 22460931 965+
P.O.Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Off.: +965 22439227 - Ext.: 22003729 - Fax: +965 22460931
E-mail: mp_abdulkarim@hotmail.com

د. عبدالكريم الكندري
عضو مجلس الامة
دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

Dr. Abdulkarim Alkandari
Member of National Assembly
State of Kuwait

المذكرة الايضاحية

حـاء هـذا القـانون ليضـع حـداً لسـنوات مـن المطالبـة بتطبيـق سياسـة احـلال المـواطنين الكـويتيين "التكويـت" فـي الوظـائف العامـه بالدولـة بعـد أن صـدرت عـدة قـرارات حكوميـة فـي هـذا الشـأن دون تنفيـذ علـى أرض الواقـع الأمـر الـذي اسـتدعى المشـرع للتـدخل بنصوص آمرة ملزمة محددة المدة لتنفيذ سياسة التكويت.

فبعـد سـنوات سـن الانفـاق الحكـومي علـى التعلـيم بشـتى درجاتـه ومجالاتـه العلميـة والإنسـانية والحرفيـة والمهنيـة والايفـاد للخـارج لاكتسـاب الخبـرات العالميـة لاتـزال الجهـات الحكوميـة تسـتعين بغيـر الكـويتيين فـي بعـض الوظـائف العامـة يشـكلون مانسـبته ٢٦٪ من محمل القوى العاملة في القطاع العام.

وتـأتي الغايـة التشـريعية مـن تكويـت الوظـائف الحكوميـة بدايـة لخلـق فـرص وظيفيـة للمـواطنين فـي القطـاع العـام سـن ثـم فـي تعـديل التركيبـة السـكانية التـي تشـهد عـدم اتـزان فـي الدولـة، فبـالرغم مـن عمـل أغلـب غيـر الكـويتيين بالكويـت فـي القطـاع الخـاص لكـن تبقـى نسـبة العـاملين مـنهم فـي القطـاع الحكـومي مـؤثرة واحـلال المـواطنين الكـويتين محلهـم سيسـاهم فـي تقليـل أعـداد المقيمـين فـي البـلاد وهـو ماسـينعكس بالايجـاب فـي تخفيـف الأعباء المالية

فقـد حـددت المـادة الأولـى مـن القـانون مـدة سـنة تقـوم خلالهـا الجهـات الحكوميـة المتمثلـة فـي الـوزارات والإدارات الحكوميـة والهيئـات والمؤسسـات ذات الميزانيـات الملحقـة أو المسـتقلة بتكويـت جميـع الوظـائف العامـة وجـاء تحديـد هـذه المـدة القصـيرة لكـي تضـع الدولـة هـذا القـانون فـي سـلم أولوياتهـا ولتعمـل علـى تنفيـذه دون تراخـي بشـكل مباشـر فـور صدوره ليحقق الغاية التشريعية المبتغاه من اقراره.

ص ب 716 الصفاة 13008 الكويت - مكتب 22439227 965+ - داخلي : 22003729 - فاكس: 22460931 965+
P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Off.: +965 22439227 - Ext.: 22003729 - Fax: +965 22460931
E-mail: mp_abdulkarim@hotmail.com

Dr. Abdulkarim Alkandari
Member of National Assembly
State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

د. عبدالكريم الكندري
عضو مجلس الأمة
دولة الكويت

وأوجبت المادة ثانية من القانون على الجهة الحكومية القيام بنشر خطتها العامة للتكويت والتي تتضمن الوظائف التي ستتاح للمواطنين لكي يعلم بها الراغبين ويستطيع من لم يستكمل شروطها من اعداد نفسه لتقدم لها.

وعالجت المادة ثالثة الدرجات الوظيفية والمالية للوظائف التي سيتم توطين الموظفين الكويتيين بها لتتساوى بنظرائهم في ذات الجهات وفقاً للهيكل الوظيفي المعمول به بالجهة الحكومية تحقيقاً للعدالة ولكي لايكون هناك تمايز في المراكز القانونية لذات الوظائف.

وألزمت المادة الرابعة الجهات الحكومية بالاعلان عن الوظائف الشاغرة وفقاً لقانون انشاءها سواء عن طريق الربط مع ديوان الخدمة المدنية أو باعلان مستقل وذلك لاتاحة هذه الوظائف أمام جميع المواطنين.

أما المادة الخامسة فهي تعالج حالة عدم تقدم أي مواطن للوظيفة المعلن عنها فلضمان حسن سير المرفق وعدم التأثير على العمل يحق للجهة العامة التعاقد مع موظف غير كويتي لشغلها على أن تكون لمدة مؤقتة لاتتجاوز سنة قابلة للتجديد بشرط أن يتم الاعلان عنها بعد ذلك مرة أخرى ولم يتقدم لها أي مواطن فقد تزول الأسباب التي لم تدفع أحد للتقدم للوظيفة.

ونصت المادة السادسة على أن تتولى الجهات العامة باعداد دراسة سنوية تشتمل على تحديد الوظائف التي تلاقي عزوفاً من المواطنين أو نقصاً بالمتقدمين أو لايوجد في سوق العمل لها أحد من المواطنين وتزويدها للجهات المعنية بالدولة لمعالجته أسبابها خصوصاً تلك الحالات المتعلقة بالتخصصات النادرة أو التي لم يتم فتح تخصصات دراستها أو التدريب عليها في الكويت أو ربما لايجد المواطن بها حافزاً ليتقدم عليها، بهذا الشكل تتكون لدى الجهات المعنية صورة كاملة لحاجة سوق العمل فتقوم بتوفير المتطلبات اللازمة.

وأوكلت المادة السابعة للائحة التنفيذية من القانون الاجراءات التي تتخذها الجهات العامة لانهاء عقود الموظفين غير الكويتيين والتسويات القانونية لها واجراءات معادلة الوظائف وفقاً لسلم الدرجات الوظيفية والمالية حسب هيكل الجهة التنظيمي.

أما المادة الثامنة فهي مادة تنفيذية.

ص.ب:716 الصفاة 13008 الكويت - مكتب 22439227 965+ - داخلي : 22003729 - فاكس: 22460931 965+
P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Off : +965 22439227 - Ext : 22003729 - Fax: +965 22460931
E-mail: mp_abdulkarim@hotmail.com